دراسة فاعلية التشريعات البيئية والمنح الأجنبية لتطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية

[١٧]

مها جمال الفيشاوى[١]– **عاطف عبد الحميد حسن** [٢]– **فؤاد عبد الهادى ابراهيم** [٣]
١) باحثة بمعهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢) كلية الحقوق، جامعة عين شمس ٣) أكاديمية المستقبل

المستخلص

تعد ظاهرة العشوائيات فى مصر، من أحد أهم التحديات التي تهدد الدولة المصرية وذلك خلال السنوات الأخيرة ، فرغم صعوبة إيجاد تمويل مناسب للتخلص من كل المناطق العشوائية التي تُمثل خطورة داهمة على حياة قاطنيها، فإن الحكومة تمكنت من إيجاد التمويل المناسب، وبالفعل تحول الحلم الذي راود القيادات السياسية على مدار عصور مضت إلى حقيقة، حيث تهدف الدراسة إلى تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية الذى نادت به ثورة الخامس والعشروين من يناير عام ٢٠١١من خلال تطوير العشوائيات بمصر وتوفير حياة أدمية لكل المواطنين واشتملت فروض الدراسة على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تفعيل التشريعات البيئية والمنح الأجنبية لتطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.

وذلك من خلال تفعيل شراكة الدول المانحة مع كل من السلطة المختصة والممثلة في ديوان عام محافظة القليوبية مع مؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص ، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتكوين الإطار النظري للبحث، وتم جمع البيانات من خلال استمارة استقصاء كأداة رئيسية للبحث للعاملين بوحدة تطوير العشوائيات ، وذلك من خلال عينة مكونة من (١٨) موظف من العاملين بوحدة تطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية، وقد أسفرت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائيةعند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين التشريعات البيئية وتطوير العشوائيات،كما أن هناك تأثير للتشريعات البيئية على تطوير العشوائيات بنسبة (٥,٣%) ، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وبلغ تأثير للتشريعات البيئية على تطوير العشوائيات بنسبة (١٠,٧%)، وأوصي الباحثون بأهمية تفعيل التشريعات البيئية لتطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية، أوصى الباحثوناً ايضا بتولى إهتمام خاص نحو الحصول على المزيد من المنح الأجنبية نظرا لما قدمته من فوائد ملحوظة في تطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.

مقدمة البحث

العشوائيات في مصر كارثة بكل المقاييس.... نساء ورجال، شيوخ وأطفال يعيشون على الهامش في دائرة النسيان محرومون من أدنى حد للحياة الكريمة، فعدد سكان العشوائيات في مصر بلغ ربع سكان مصر وهذا رقم مخيف والعدد التقريبي هو ٨ ملايين نسمة يعيشون في ٨٨ منطقة عشوائية على مستوى الجمهورية(**تقرير الجهاز المركزى للتعبئى العامة والاحصاء)**

ويرى(**حمادة، إبراهيم ٢٠١٩**) أن محافظة أسيوط تحتل وحدها حسبما تنص الأرقام الرسمية نصيب الأسد تليها القاهرة الكبرى وتشمل القاهرة والجيزة والقليوبية وبما أنني من أبناء محافظة القليوبية ففضلت أن يكون البحث على هذه المحافظة خاصة بأنه تم إبرام بروتوكول بين الاتحاد الأوروبي المتمثل في منحة الوكالة الألمانية Deutsche Gessllschaft Fur Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

- التي تستهدف دعم وتدريب العاملين بوحدة تطوير العشوائيات بالمحليات بالتدريب والتعلم نحو إدارة المشروعات من خلال برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية وجودة إدارة المشروعات وذلك للعمل على تطوير العشوائيات بالإضافة إلى إكساب المهارات المستهدفة من التدريب للأجيال القادمة وذلك لتحقيق التنمية المستدامة في تطوير العشوائيات، وتتبلور مشكلة العشوائيات بمحافظة القليوبية في أنه يعيش ٢ مليون و١٣٣ ألفا و٧٧٥ مواطنا في ٦٧ منطقة عشوائية بنسبة ٤٣% من سكان المحافظة البالغ عددهم ٥ ملايين و١٥٨ ألفا و٣٤٤ نسمة(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء).
- يعتقد الباحثون أن مدينة الخصوص بأعتبارها أحدى العشوائيات ستشكل زلزال مصر القادم لأن المدينة بنيت بالكامل بشكل عشوائي ولم يراع فيها خطوط التنظيم أو المسافات والارتفاعات بما يؤدي إلى صعوبة تطوير البنية الأساسية بها في ظل عدم توافر الاشتراطات الهندسية للبناء مع قانون البناء المتعارف عليه ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ لذا فان المنحة الألمانية أسهمت بشكل ملحوظ في تطوير المدارس والشوارع وتطوير منظومة النظافة بمدينة الخصوص مما كان لهو مردود إيجابى على المواطنين.
- كما أنه منطقة حي شرق شبرا الخيمة يضم ١٣ منطقة عشوائية اسفل أبراج الضغط العالي التابعة لمحطة كهرباء شبرا بما يمثل خطورة على حياة السكان والبناء يتم بشكل عشوائي

وأنه تم اختيار منطقة عبد المنعم رياض بشبرا الخيمة بكثافة سكانية حوالي ٣٥٠ ألف نسمة ومنطقة منشية علام بالخصوص بكثافة ١٥٠ ألف نسمة ومنطقة بحري السكة الحديد يقليوب بكثافة ٤٠ ألف نسمة لعدة إعتبارات أهمها الكثافة السكانية وشدة إحتياجات الخدمات وضعف أساس البنية التحتية بها حيث تم إستغلال هذه المنحة في تطوير تلك المناطق عن طريق دراسة المكان من كل جوانبه وتطبيق منهج التنمية بالمشاركة والارتقاء بمستوى الخدمات والبنية الأساسية بهذه المناطق من تعليم ونظافة وصحة فضلا عن المياة والصرف الصحي وتطوير الوحدات الصحية بمنشية عثمان ونوبار وتطوير منظومة النظافة.

- أما مدينة قليوب فيوجد بها ترع ملوثة بمخفات الصرف الصحى والقمامة والحيوانات النافقة مما يستوجب تغطية هذه الترع لما تشكلة من خطورة على حياة المواطنين علاوة على الشوارع الغير مرصوفة مما يعوق حركة المارة مما يستوجب رصف هذه الشوارع ببلاط الانترلوك بالإضافة الى توفير معدات حديثة لمنظومة النظافة و تشجير الشوارع وعمل حديقة للأطفال ومكتبة عامة.

فقد عقدت المحافظة إجتماعا مع عدد من أعضاء الوكالة الألمانية بالقاهرة ومسئولي إدارة العشوائيات بالمحافظة لبحث تطوير ٣ مناطق عشوائية بمحافظة القليوبية بمنحة ٨ مليون يورو من الاتحاد الأوربي، وكان لصندوق تطوير المناطق العشوائية دور مهم في تحقيق سلسلة من الإنجازات بمختلف محافظات الجمهورية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث فيما يلي: وجود قصور فى تطبيق نصوص التشريعات البيئة بالاضافة الى غياب دور الرقابة من قبل المحليات مما أدى الى تساهل المواطنين فى اقامة المنازل العشوائية بالمخالفة لقانون البناء الموحد ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ وعدم وجود وعى لدى المواطنين بأهمية الحفاظ على البيئة ومن خلال الدراسة الإستطلاعية على مكونة من (٢٠) مواطن من قاطنى العشوائيات بمحافظة القليوبية(مدينة قليوب البلد ومدينة الخصوص وحى غرب شبرا الخيمة) وكان المتوسط العام لبعد فاعلية المنح الأجنبية (.٣٤٣) بوزن نسبي (٦٦,٨%) لعينة

الجمهور من شبرا الخيمة، وبلغ المتوسط العام لبعد فاعلية المنح الأجنبية (٣,٥) بوزن نسبي (٧٠,٠%) لعينة الجمهور من الخصوص، كما كان المتوسط العام لبعد فاعلية المنح الأجنبية (٣,٣٨) بوزن نسبي (٦٧,٦%) لعينة الجمهور من قليوب ومن خلال نتائج الدراسة الاستطلاعية ألقى الباحثون الضوء على أهمية تفعيل التشريعات البيئية للاستفادة من المنح الأجنبية من الاتحاد الاوربى والمتمثلة فى منحة الوكالة الالمانية لتطوير عشوائيات محافظة القليوبية.

أسئلة البحث

يمكن بلورة مشكلة البحث فى الأسئلة الآتية:

- ما أثر تطبيق التشريعات البيئية فى القضاء على المناطق العشوائية بمصر؟
- ما أهمية الاستفادة من المنح والمساعدات الاجنبية فى تطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية؟
- ما دور الجمعيات اللأهلية فى تطوير المناطق العشوائية؟
- ما دور منظمات المجتمع المحلى فى تطوير العشوائيات؟
- ما اساليب تحويل المناطق العشوائية الى مناطق حضرية؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية: حيث يهدف إلى تحقيق هدف رئيسى بجانب مجموعة من الأهداف الفرعية أما الهدف الرئيسى فيتمثل في دراسة فاعلية التشريعات البيئية والمنح الأجنبية في تطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية بينما الأهداف الفرعية فتمثلت فيما يأتي:

- العمل على تحقيق أهم أهداف ثورة الخامس والعشرون من يناير لعام ٢٠١١ وهى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال القضاء على ظاهرة العشوائيات.
- العمل على تفعيل التشريعات البيئية الحالية لتطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.
- توجيه أموال المنح الاجنية المتمثلة في منحة الاتحاد الاوربى نحو أغراضها التي خصصت من اجلها.
- التعرف على اهم التحديات التي تواجه العاملين بوحدات تطوير العشوائيات وسبل مواجهتها.

- تلبية الاحتاجات الأساسية للجمهور المستهدف من قاطنى المناطق العشوائية من خلال استطلاع الرأ ى قبل وضع خطة التطوير.
- رفع كفاءة العاملين بوحدات تطوير العشوائيات والجمهور المستهدف بأهمية التشريعات البيئية المعمول بها في مصر (مثل قانون حماية البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته ولائحته التنفيذية) وجزاء مخالفة قواعدها.
- القاء الضوء على أهمية برنامج التنمية بالمشاركة من خلال تضافر جهود منظمات المجتمع المدنى مع العاملين بوحدات تطوير العشوائيات.

أهمية البحث

يمثل هذا البحث درجة من الأهمية على عدة مستويات:

١- **المستوى المهني أو العلمي:** يتم تفعيل التشريعات البيئية والاستفادة من المنح والمساعدات الأجنبية لتطوير المناطق العشوائية بمحافظة القليوبية تمهيدا للقضاء عليها.

٢- **المستوى العلمي أو الأكاديمي:** إضافة بعد جديد حيث أن تفعيل التشريعات البيئية والاستفادة من المنح والمساعدات من المتوقع أن يلعب دورا كبيرا في تطوير العشوائيات بحافظة القليوبية.

٣-**المستوى الشخصي للباحثة:** إن الباحثون من أبناء محافظة القليوبية ومن العاملين بوحدة تطوير العشوائيات لذا فمن المتوقع أن يساعد هذا البحث في الوقوف على معوقات تفعيل التشريعات البيئية والمنح الأجنبية لتطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.

حدود البحث

تتمثل حدود البحث في الآتي:

الحدود الزمانية: في الفترة من سنة ٢٠١٤ – ٢٠١٨

الحدود المكانية: تطبق الدراسة على محافظة القليوبية المتمثلة في عشوائيات (مدينة قليوب– مدينة الخصوص– حي غرب شبرا الخيمة).

فروض البحث

١-توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التشريعات البيئية وتطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.
٢-توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين أموال المنح الأجنبية وتطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.

متغيرات البحث

يتبنى البحث الحالي نموذجا افتراضيا يعبر عن التأثير المنطقية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث أن البحث يحتوي على أكثر من متغير مستقل ومتغير تابع حيث يتم اعتبار فاعلية التشريعات البيئية عينة البحث متغير مستقلا يؤثر في المتغير التابع وهو تطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية .

- المتغير المستقل فاعلية التشريعات البيئية.
- المتغير التابع تطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية .

كذلك تم اعتبار المنح الاجنبية عينة البحث متغيرا مستقلا ممثلا في منحة الوكالة الألمانية (Giz) ويؤثر في المتغير التابع وهو تطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.

- المتغير المستقل المنح الاجنبية.
- المتغير التابع تطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.

يتم اعتبار المنح الاجنبية عينة البحث متغيرا مستقلا يؤثر في المتغير التابع وهو تطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.

برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية مؤسسة تكامل لاستدامة التنمية

حكم رشيد تنمية مستدامة = سيادة قانون إدارة قوية = شرعية = فاعلية تطبق القانون = مجتمع قابل للتغيير والتطور – مشاركة فاعلة.

الدراسات السابقة

الدراسات المتعلقة بالتشريعات البيئية:

١. **دراسة (Wilson, C.D.H,2011):** يتمثل الهدف هنا في دراسة مستوي الاداء القانوني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في انجلترا من خلال التشريعات البيئية٠ وتحدد الدراسة مستوي الالتزام بالتشريعات القانونية، تاثير وفعالية التشريعات البيئية وكيفية تطوير نظم الضبط الالتزام البيئي بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة٠ لقد تضمنت الدراسة مجموعة كبيرة من التشريعات البيئية، بما في ذلك ادارة ونقل المخلفات، الاستثناءات والاعفاءات البيئية، خطط ادارة اماكن تجميع المخلفات، WEEE, RoHS، التعبئة والتغليف، تخزين البترول والجرائم البيئية الاخري المحتملة٠ لقد تمت مراقبة مدي الالتزام بالتشريعات البيئية بالنسبة ل٤٤ مشروع صغير ومتوسط في ٥ قطاعات مختلفة شمال غرب انجلترا٠ كما تم اجراء مقابلات شخصية مع ادارة الSME، الموظفين، المعنيين بعملية التنظيم، مسئولي السياسة الحكومية، والمنظمات الداعمة و٩٩ فرد تشير الدراسة الي مستويات منخفضة للالتزام بنص وروح القانون، انخفاض مستوي وعي وفهم التشريعات البيئية، عدم قيام مشروع واحد او منظمة داعمة او معني بعملية التنظيمة بتقدير الالتزام البيئي بصفة عامة، انخفاض مستوي عمليات المراقبة المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تمت المبالغة في الاشارة الي تاثير التشريعات البيئية بالنسبة للSMEs٠

٢. **دراسة إبراهيم ،محمد(٢٠١٤) بعنوان "مدى فاعلية التشريعات البيئية في حماية البيئة من المواد والنفايات الخطرة في القانون المصرى (دراسة مقارنة)"**

هدفت الدراسة إلى: النفايات الخطرة في ضوء القانون المصرى من خلال دراسة مقارنة لتوضيح الفرق بين التشريعات البئية للدول المتقدمة والافريقية والعربية والمصرية.

تحديد وتقييم ملامح السياسة التشريعية للوقوف على مدى كفائتها في الحفاظ على البيئة من المواد والنفايات الخطرة وقدير مدى ملائمة العقوبات التي أقرها المشرع للمخالفات البيئية من المواد والنفايات الخطرة وتقدير مدى ملائمة العقوبات التي أقرها المشرع للمخالفات البيئية ومدى مناسبتها لظروف المجتمع مع التوصية بتطويرها وتعديلها إذا لزم الأمر.

دراسات تتعلق بالمنح الجنبية:

دراسة زعزوع،زينب (٢٠١٠): هدفت الدراسة إلى:

١-تحديد أهم الجهات المانحة في قطاع مياة الشرب والصرف الصحى وبرامجها والوزن النسبى الذى تتضمنه هذه البرامج لمكون التطوير المؤسسى والتنظيمة .

٢-تطوير مؤشرات لقياس أثر هذه المشروعات على الإطر الإدارية والثقافية للمنظمات العامة

٣-قياس اثر هذه المشروعات على النواحى المؤسسية والتنظيمية والثقافية على المنظمات العامة.

٤-تطوير نموذج إسترشادى للتعاون الفني والمالى بين الدول الصناعية والدول الاخذه في النمو لضمان إستدامة مردودات هذا التعاون وإمتداد أثره على تحديث المنظمات العامة .

دراسة عبد الرحيم، مروة (٢٠١٢) بعنوان: "تقويم فاعلية المنح الدولية في تحقيق التنمية المؤسسية للمنظمات التطوعية البيئية"

هدفت الدراسة الى:

١. قياس مستوى تحقيق فاعلية المنح الدولية في تحقيق التنمية المؤسسية للمنظمات التطوعية البيئية.

٢. تحديد الصعوبات التي تقلل من تحقيق فاعلية المنح الدولية للتنمية المؤسسية في المنظمات التطوعيى البيئية.

٣. التوصل إلى إستراتيجية مقترحة لزيادة إستفادة المنظمات التطوعية البيئية من المنح الدولية كمصدر للتمويل.

دراسة محمد، إيناس (٢٠١٧) بعنوان: "إطار مقترح للمحاسبة عن المنح والاعانات الحومية في ضوء معايير المحاسبة (دراسة ميدانية)"

تهدف الدراسة الى البحث في صياغة "إطار محاسبى مقترح للمحاسبة عن المنح والإعلانات الحكومية في ضوء معايير المحاسبة."

ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية: التعرف على طبيعة ومفهوم الحاسبة عن المنح والأعلانات الحكومية في ضوء المعايير المحاسبية ، بهدف تحديد مفاهيم محاسبية .

دراسة مدى القدرة على تطبيق إطار محاسبى متكامل للمحاسبة عن المنح والأعلانات الحكومية في ضوء معايير المحاسبة الدولية وما يقابلها من معايير مصرية.

تشير نتائج الدراسة إلى أنه من الضرورى بناء إطار للمحاسبة عن المنح والأعلانات الحكومية، كما يوفر الإطار المحاسبى المقترح نتائج تحقق خصائص جودة المعلومات المحاسبية ويوفر المعلومات الملائمة لإدارة الشركات بغرض إتخاذ القرارات للمساهمين والمستثمرين الذين يرغبون في التعامل مع الشركات الاستثمارية المختلفة وللجهات الرقابية المتعددة، ولغيرها من الجهات الأخرى وذلك بسبب الأثر الجوهرى والحيوى للأعلانات والمنح الحكومية على سياسات الشركة واستمراريتها ونموها ، وللحاجة الضرورية إلى قياسها وعرضها والإفصاح عنها بقوائم التقارير المالية للمنشأت الحاصلة عليها ، وذلك تحقيقا لمنفعة المعلومات المالية في تقييم الأداء وترشيد إتخاذ القرارات عند أدنى تكلفة ممكنة ، ومن أجل تحقيق منافع التنسيق بين سياسات المحاسبة والحد من التضارب والتعارض إلى أدنى حد ممكن ومن أجل تحقيق منافع التنسيق بين سياسات المعالجة المحاسبية والحد من التضارب والتعارض إلى أدنى حد ممكن.

دراسات تتعلق بتطوير العشوائيات:

١. دراسة محمد، شيماء (٢٠١٧): بعنوان: "دور المجلس القومى للمرأة في تنمية الاتجاهات والقيم البيئية لدى المرأة في المناطق العشوائية – دراسة تقويمية"

استهدفت الدراسة:

١- التعرف على ظاهرة المناطق العشوائية وأسباب نشأتها والمشكلات التي تنتج عنها وأنماطها وخصائص سكانها .

٢- التعرف على الوضع الحالي للقضايا البيئية التي تعانى منها المرأة في المناطق العشوائية .

٣- الكشف عن نواحى القوة واوجه الضعف فيما تتضمنه الأنشطة التي يقوم به المجلس القومى للمراه في هذا المجال .

٤- تنمية الإتجاهات والقيم البيئية لدى المرأهة في المناطق العشوائية .

٢. دراسة ذهبى، عماد الدين (٢٠١٨) بعنوان: تقييم تجربة تطوير العشوائيات بإقليم القاهرة الكبرى ومردودها الأقتصادى البيئي" ، تهدف الدراسة الى:

١-التعرف على ظاهرة العشوائيات عالميا والتعريفات المختلفة لقضية الأسكان غير الرسمي وأسباب ظهورها المختلفة وأنماطها المتعددة علاوة على سماتها والتعرف بالمسكن و المسكن الملائم في الدستور المصرى .

٢-دراسة نظرية وتشتمل على خلفية نظرية لقضية المناطق الإسكان غير الرسمي في مصر عامة وفى إقليم القاهرة الكبرى بصفة خاصة .

٣-دراسة تطبيقية وتتناول دراسة حالة للتجربة المصرية في تطوير أحياء إقليم القاهرة الكبرى من خلال تقييم ثلاث حالات دراسية .

٣. دراسة حمادة ، إبراهيم (٢٠١٩): بعنوان: "العمل الاجتماعى كمدخل لتنمية المسئولية البيئية لدى سكان المناطق العشوائية"

تهدف الدراسة الى: تحقيق هدف رئيسى مؤداه التعرف على أثر عائد التدخل للعمل الاجتماعى في تنمية المسئولية البيئية لدى سكان المناطق العشوائية وينبثق من الهدف الرئيسى عدة أهداف فرعية وهى:

١. التعرف على أثر عائد التدخل للعمل الإجتماعى وتنمية الوعى البيئي لدى سكان المناطق العشوائية.

٢. التعرف على أثر عائد التدخل للعمل الإجتماعى وزيادة إهتمام سكان المناطق العشوائية للمحافظة على البيئة من التلوث.

٣. التعرف على أثر عائد التدخل للعمل الإجتماعى وزيادة معدل مشاركة سكان المناطق العشوائية في الحفاظ على البيئة من التلوث.

الإطار النظري

أود أن أعرف متغيرات الدراسة فيما يلي:

١. **مفهوم الفاعلية:** يوجد العديد من التعريفات الخاصة بالفاعلية نذكر منها الآتي:

حيث عرف(رفاعى أحمد ٢٠١٤) الفاعلية بأنها أداء ما يجب أن يؤدي أي أداء العمل المناسب الذي يجب أداءه لبلوغ الأهداف المحددة.

التطوير: يعني التغيير أو التحويل من طور إلى طور وتعني كلمة تطور لا تحول من طوره "تعني كلمة التطور" التغير التدريجي الذي يحدث في بنية الكائنات الحية وسلوكها ويطلق أيضًا على أن التغير التدريجي الذي يحدث في تركيب المجتمع أو العلاقات أو النظم أو القيم السائدة فيه.

التطور اصطلاحًا هو: التحسين وصولا إلى تحقيق الأهداف المرجوة بصورة أكثر كفاءة.

هناك مجموعة من العوامل الواجب مراعاتها للوصول إلى الصور المثلي للشيئ أو النظام أو المنهج المراد تطويره كما يلي:

١- القدرة على تحديد الأخطاء، وأوجه الضعف ونواحي القصور في الشيء المراد تطويره.

٢- الدراسة المستفيضة والبحث العلمي المستمر، وذلك لمحادثة التمكن من القضاء على هذه الأخطاء، والتخلص من أوجه الضعف وتلافي نواحي القصور على أساس علمي سليم يمكن من إحداث عملية التحسين المقصودة.

٣- الأخذ بالأحداث والاتجاهات العالمية والاستفادة من خبرات الآخرين الذين قطعوا أشواطًا طويلة في طريق التقدم.

٢. **المقصود بالتشريعات البيئية:** يطلق لفظ قانون على معنيين أحدهما واسع والآخر ضيق فالقانون بالمعنى الواسع Droit هو مجموعة القواعد التي تنظم سلوك الافراد في المجتمع بطريقة عامة ومجردة وتكون مقترنة بجراء مادي توقعه السلطة العامة في حاله مخالفتها، وهو المعنى الذي يستفاد من لفظ القانون عند إطلاقه دون وصف فيشمل بذلك كل قاعدة تهدف إلى تنظيم سلوك الإنسان في المجتمع سواء كان مصدر هذه القاعدة التشريع أو العرف أو مبادئ الشريعة الإسلامية.(ابراهيم محمد،٢٠١٤)

أما القانون بالمعنى الضيق Loi فيراد به مجموعة القواعد القانونية التي من السلطة المختصة، مثال قانون الإثبات، وقانون المحاماة، وقانون التسجيل العقاري وينصرف لفظ القانون في هذه الحالة إلى معنى أخص من المعنى السابق إذ يقصد به التشريع فقط على الرغم من أن التشريع ليس هو والقانون بمعناه الواسع، ولكنه أحد مصادر القانون.

تنص المادة رقم واحد من قانون البيئة قم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه، يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والعبارات الآتية، المعاني المبنية قرين كل منها ومن هذه المعاني: **البيئة:** عرف قانون حماية البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ البيئة بأنها: هي المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت.

٣.تعريف المنح والمساعدات الأجنبية: لقد انتشر استخدام اصطلاح المعونه أو المساعدات الاقتصادية الخارجية أو الدولية، ولكن هناك اختلاف كبير في مدلوله وتعريفه، حيث انه من الممكن أن يختلف التعريف الحقيقى للمعونه، والمقصود من ورائها بين الدول المانحه بعضها البعض، أو بين الدول المانحة والوكالات الخاصة.

والأكثر أهمية من ذلك يمكن أن يختلف التعريف بين الدول المانحة والدول المتلقية ، فبينما تميل البلدان المتخلفة الى قصر مفهوم المعونه أو المساعدات الاقتصادية على المنح الاقتصادية الخالصة – نقدية او عينية – التي لاتحمل التزاما لاحقا بالوفاء في صورة أو أخرى ، فان الدول المتقدمة تميل الى توسيع مفهوم المعونه ليشمل كافة التدفقات المالية بما في ذلك رؤوس الأموال والمنح الاقتصادية العامة والخاصة وائتمان التصدير ولو لأجل قصير وبالتالي فانه مع تعدد الهيئات والدول المانحه للمعونات الخارجية بالإضافة لتعدد مصادر نشر البيانات والمعومات المتعلقة بها فيعرف البعض المنح والمعونات الاقتصادية على أنها " الموارد الاقتصادية التي تنتقل من الدول المتقدمة والمؤسسات الى الدول النامية(حمادة، ابراهيم،٢٠١٩).

مفهوم العشوائيات:

- هي المناطق التي أقيمت بالمحافظة للقوانين واللوائح المنظمة للتخطيط والبناء وغيره من خدمات وكذلك المرافق الأساسية وأحيانًا يمكن أن تكون هذه المناطق غير آمنة بيئية أو اجتماعيًا.
- وتم تصنيف المناطق إلى مناطق غير مخططة ومناطق غير أمنة.
- وعرفها البعض الآخر بأنها: منطقة سكنية غير منطقية بنيت في الغالب بدون ترخيص وقد تفتقر لأبسط مقومات الحياة الكريمة، كما تسمي في مصر وفي الجزائر البناء القصديري وفي العراق تدعي "حواسم" وفي اليمن "بيوت عشوائية.(ذهبى، عماد الدين،٢٠١٨).

إجراءات البحث

- تم تصميم أداة البحث وهي استمارة استبيان مكون من (٣) أبعاد (التشريعات البيئية) و(فاعلية المنح الأجنبية) و(تطوير المشروعات) وقد بلغت عدد العبارات (١٥) عبارة.
- **عينة البحث:** تم تطبيق الاستبيان على عدد (١٨) من العاملين بوحدات تطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية من (ديوان عام المحافظة ببنها) و(حي غرب شبرا الخيمة) و(مجلس مدينة الخصوص) و(رئاسة مجلس مدينة قليوب)
- **ثبات الاستبيان:** للتحقق من ثبات الاستبيان استخدم الباحثون معادلة ألفا كرونباخ (CronbachAlpha)، ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات الناتجة باستخدام هذه المعادلة.

جدول (١): ثبات العبارات لأبعاد الاستبيان

أبعاد الاستبيان	عدد العبارات	معامل ثبات ألفا
التشريعات البيئية	٥	٠,٦٤٧
فاعلية المنح الأجنبية	٥	٠,٥٨٩
تطوير المشروعات	١٥	٠,٦٦٤
إجمالي الاستبيان	٢٥	٠,٦٤٣

أ- يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات لأبعاد الاستبيان جميعها قيم جيدة حيث بلغت قيم معامل الثبات (٠,٥٨٩ – ٠,٦٤٧ – ٠,٦٦٤) لكل من (التشريعات البيئية – فاعلية المنح الأجنبية – تطوير المشروعات) على التوالي، وكانت قيمة ألفا لإجمالي الاستبيان (٠,٦٤٣)، وتشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبيان للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجه والوثوق به.

ب- صدق الإتساق الداخلي: قام الباحثون بحساب صدق الإتساق الداخلي ومعامل الارتباط المصحح لكل محور بإجمالي الاستبيان لحساب الصدق كالآتي:

جدول (٢): ثبات العبارات لأبعاد الاستبيان

أبعاد الاستبيان		معامل الارتباط	الدلالة المعنوية
التشريعات البيئية	معامل ارتباط بيرسون	٠,٧٠١(**)	٠,٠٠١
فاعلية المنح الأجنبية	معامل ارتباط بيرسون	٠,٤٩٢(**)	٠,٠٠١
تطوير المشروعات	معامل ارتباط بيرسون	٠,٧٨٥(**)	٠,٠٠١

من الجدول السابق لصدق الاتساق الداخلي السابق للاستبيان نجد أن قيم معامل الارتباط دالة إحصائياً، حيث بلغت الدلالة المعنوية أقل من (٠,٠٠١) مما يؤكد على صدق الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبيان وبلغت قيم معامل الإرتباط بيرسون بين (٠,٧٠١ – ٠,٤٩٢ – ٠,٨٧٥) على التوالي لكل من (التشريعات البيئية – فاعلية المنح الأجنبية – تطوير المشروعات) على التوالي، وهي قيم تؤكد على صدق الاستبيان.

منهجية البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث قامتالباحثون بإتباع المنهج الوصفي والأسلوب الاستقرائي والتحليلي وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات التي ترتبط بالبحث وكذلك استخدام الاستنتاج المنطقي وذلك من خلال تحليل مشكلة البحث وأبعادها وذلك عن طريق الاستعانة بالآتي:

١-**المصادر الثانوية:** والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث السابقة التي تناولت موضوع البحث بالإضافة إلى البحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة.

٢-**المصادر الأولية:** والتي تتمثل في جمع البيانات الأولية من خلال سحب عينة من مدن محافظة القليوبية (مدينة قليوب- مدينة الخصوص- مدينة شبرا الخيمة)

نتائج البحث

التحليل الإحصائي: تم تفريغ البيانات عن طريق البرنامج الإحصائي المعروف برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعيةStatistical Package For Social Sciences وتم التحليل الإحصائي باستخدام الحاسب الآلي من خلال برنامج الحزم الإحصائية SPSS V. 20، وتعد هذه الخطوة – تفريغ البيانات- خطوة تمهيدية لتبويب البيانات، ومن خلاله تم:

١-اختبار الثباتمن خلال معامل ألفا كرونباخ CronbachsAlpha لاختبار ثبات متغيرات الدراسة.

٢-اختبار صدق الإتساق الداخلي من خلال معامل إرتباط بيرسون بين أبعاد الدراسة وإجمالي الاستبيان.

٣-الإحصاءات الوصفية للبيانات من خلال جدولة البيانات في صورة جداول (المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري) لمتغيرات الدراسة.

٤-تحليل الانحدار البسيط والمتعدد لدراسة فاعلية التشريعات البيئية والمنح الاجنبية لتطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.

التحقق من صحة فروض الدراسة:

الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التشريعات البيئية وتطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.

جدول (٣): اختبار الانحدار البسيط لمدى تأثير التشريعات البيئية على تطوير العشوائيات

المتغيرات	قيمة بيتا	قيمة ت	R	معامل التحديد R^2	قيمة ف	المعنوية
التشريعات البيئية	٠,٤١٣	٢,٨٩٧	٠,٢٣١	٠,٠٥٣	٣,٩٠١	٠,٠٢

يتضح من الجدول السابق لتحليل الانحدار الخطي البسيط أن قيمة معامل الارتباط (R) بين التشريعات البيئية وتطوير العشوائيات بلغ (٠,٢٣١) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وكانت مستوى المعنوية للعلاقة (٠,٠٠١) مما يشير لوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين ، ومن خلال نتائج معامل التحديد (**R^2**) للانحدار نجد أن هناك تأثير التشريعات البيئية على تطوير العشوائيات بنسبة (٥,٣%) وباختبار معنوية نموذج الإنحدار بالاعتماد على قيمة (ف) التي بلغت (٣,٩٠١) بمستوى معنوية (٠,٠٢) مما يؤكد على معنوية نموذج الانحدار.

تم من خلال النموذج اختبار معنوية معامل الانحدار (B) والذي يوضح وجود علاقة طردية بين تأثير التشريعات البيئية على تطوير العشوائيات وبالاعتماد على قيمة (ت) والتي بلغت (٨٩٧.٢) بمستوى معنوية (٠,٠٠١) مما يظهر معنوية معامل الانحدار (B).

الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المنح الأجنبية وتطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.

جدول (٤): اختبار الانحدار البسيط لمدى تأثير المنح الأجنبية على تطوير العشوائيات

المتغيرات	قيمة بيتا	قيمة ت	R	معامل التحديد R^2	قيمة ف	المعنوية
المنح لأجنبية	٠,٥٠٢	٣,١٠١	٠,٣٢٧	٠,١٠٧	٦,٨٦٨	٠,٠٠٩

يتضح من الجدول السابق لتحليل الانحدار الخطي البسيط نجد أن قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغيرين بلغ (٠,٣٢٧) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وكانت مستوى المعنوية للعلاقة (٠,٠٠٩) مما يشير لوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المنح الأجنبية وتطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية، ومن خلال نتائج معامل التحديد (**R^2**) للانحدار نجد أن

هناك تأثير للتشريعات البيئية على تطوير العشوائيات بنسبة (١٠,٧%) وباختبار معنوية نموذج الإنحدار بالاعتماد على قيمة (ف) التي بلغت (٦,٨٦٨) بمستوى معنوية (٠,٠٠٩) مما يؤكد على معنوية نموذج الانحدار.

تم من خلال النموذج اختبار معنوية معامل الانحدار (B) والذي يوضح وجود علاقة طردية بين تأثير التشريعات البيئية على تطوير العشوائيات وبالاعتماد على قيمة (ت) والتي بلغت (٨٩٧.٥) بمستوى معنوية (٠,٠٠١) مما يظهر معنوية معامل الانحدار (B).

توصيات البحث

- يوصي الباحثون بأهمية تفعيل التشريعات البيئية لتطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.
- يوصى الباحثون بتولى إهتمام خاص نحو الحصول على المزيد من المنح الأجنبية نظرا لما قدمته من فوائد ملحوظة في تطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.
- ضرورة العمل على إدراك الإدارات العليا بديوان محافظة القليوبية وكذلك العاملين بوحدات تطوير العشوائيات لأهمية التشريعات البيئية وكيفية استثمار المنح الأجنبية على الوجة الأمثلوذلك من خلال عقد محاضرات وندوات وورش عمل وذلك بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدنى لما لها من دور فعال ومردور إيجابى على الشارع المصرى.
- على السلطات التشريعة المصرية والممثلة في مجلس النواب سن تشريعات بيئية تتضمن نصوص أكثر صرامة لرضع المواطنيين المتعدين على البيئة وذلك للقضاء على ظاهرة العشوائيات.
- العمل قدر المستطاع على تعزيز توجيه موارد المنح الأجنبية نحو التنمية المستدامة.
- ضرورة التنسيق بين دور وأهداف منظمات المجتمع المدنى و قيادات ديوان المحافظة للعمل على قدم وساق نحو تطوير العشوائيات.
- يوصى الباحثون بضرورة إجراء بحوث مستقبيلة على العشوائيات بباقى محافظات جمهورية مصر العربية.

المراجع

إبراهيم، محمد (٢٠١٤): مدى فاعلية التشريعات البيئية في حماية البيئة من المواد والنفايات الخطرة في القانون المصري، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه معهد الدراسات البيئية

أحمد، ماهر (٢٠١٦): الاقتصاد والقانون تكلفة العبء البيئي والصحي الناتج إدمان المخدرات لدى المراهقين في المجتمعات الحضرية العشوائية في إطار القوانين المعمول رسالة ماجستير

تقرير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء تعداد مصر ٢٠١٧

تقويم الباتلا صندوق تطويل المناطق العشوائية غير الأمنة.

جمعة، خالد (٢٠١٠): تحليل استراتيجية الإدارة الحضرية للحفاظ على التراث البيئي من نمو العشوائيات دراسة اقتصادية عمرانية للمناطق التاريخية): رسالة (ماجستير)، جامعة حلوان. كلية الخدمة الاجتماعية

الجندي، ماهر (٢٠١٠): المتغيرات التخطيطية في مشروعات تطوير العشوائيات بمنطقة زينهم، رسالة (دكتوراه) جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث

حسن، أميرة (٢٠١٤): دور التنمية البيئية في تطوير المناطق العشوائية، دراسة ميدانية على مدينة الإسكندرية، رسالة (دكتوراة)، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية

الحلواني، هشام (٢٠١٥): فعالية البرامج الاجتماعية لتطوير العشوئيات غير الأمنة بمحافظة بورسعيد، رسالة (ماجستير)، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية

حمادة ، إبراهيم (٢٠١٩): العمل الاجتماعى كمدخل لتنمية المسئولية البيئية لدى سكان المناطق العشوائية"، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس

دراسة محمد، إيناس (٢٠١٧): إطار مقترح للمحاسبة عن المنح والاعانات الحومية في ضوء معايير المحاسبة، دراسة ميدانية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة بنها

ذهبى، عماد الدين (٢٠١٨): تقييم تجربة تطوير العشوائيات بإقليم القاهرة الكبرى ومردودها الأقتصادى البيئي، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس

رفاعى، أحمد (٢٠١٤): طار مفتوح لتفعيل القوانين البيئية للحد من ظاهرة التدهور البيئي، دراسة تطبيقية على صناعة الأسمدة بأسيوط) رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس

زعزوع، زينب (٢٠١٠): دور المنح والمساعدات الأجنبية في تطوير المنظمات العامة في مصر، المنح والمعونات الهولندية والسويسرية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

سامح، جميلة محمد (٢٠٠٧): تحديد دور المؤشرات الحضرية في عمليات تطوير العشوائية ومتابعة تنفيذها في مصر، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية

السن، عادل (٢٠٠٧): مكافحة أعمال الرشوة ورقة عمل مقدمة في ندوة (المال العام ومكافحة الفساد المالى والإداري) تونس

شاهين، علياء طه محمود (٢٠١٥): رسالة (ماجستير)، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، قسم التخطيط الاجتماعي

صلاح، نسمة فتحي ٢٠١: رسالة (ماجستير)، جامعة القاهرة، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، الشراكة بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للمساهمة في تطوير العشوائيات

صلاح، نسمة فتحي (٢٠١٥): تطوير العشوائيات في مصر: نحو إدارة فعالة لمشروعات تطوير المناطق العشوائية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية

عبد الرحيم، مروة أحمد نبيل (٢٠١٢): رسالة(دكتوراه)– معهد الدراسات والبحوث البيئية ،جامعة عين شمس

عثمان، محمد (٢٠١٥): العائد الاجتماعي والاقتصادي للبرامج الاجتماعية والاقتصادية لصندوق تطوير المناطق العشوائية، رسالة (دكتوراه)، جامعة حلوان كلية الخدمة الاجتماعية، قسم التخطيط الاجتماعي

علي، عصام الدين (٢٠٠٠): نظم المحليات في مصر ودورها، تفعيل المشاركة الشعبية، كلية الهندسة، جامعة أسيوط

فراج، إسراء(٢٠١٤): المشاركة الشعبية وعلاقتها بتطوير المناطق العشوائية،رسالة (ماجستير)– جامعة الاسكندرية، كلية الآداب، قسم الاجتماع.

كيوان، أحمد(٢٠١٦): رأس المال الاجتماعي كمتغير في التخطيط لتطوير المناطق العشوائية غير الأمنة بمحافظة القاهرة. رسالة (ماجستير)– جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية

محمد،وفاء (٢٠١٠): تأثير الأنماط الاقتصادية والاجتماعية على التدهور البيئي في المناطق العشوائية، دراسة على منطقتي منشأة ناصر والدويقة، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس

نايل، السيد (٢٠١٠): المسئولية المدنية عن الأضرار البيئية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس

Almedia Rita &Peter Carneiro,"The return to Firm investment in human capital "2006,Discussion Paper no.1937.PP.1-22.

Barpara Plomin Feled,academy Management journal,apkl,2001,P.64.

Charnes, A., W. W. Cooper et E. L. Rhodes, «Measuring the efficiency of decision making units». European Journal ofOperational Research, vol. 2, no 6, 1978; 429-444.

Cochrane,Policies For StrengThening For StrengThening Local government in developing Countries ,Washing Ton D.C USA,The world bank ,P.P40-44.

Debreu, G, « The Coefficient of Resource Utilization », Econometrica, vol. 19 (3), 1951; 273-292.

Environmental compliance in SMEs: an investigation into the legal performance of small and medium-sized enterprises (SMEs), encompassing compliance levels, the impact and effectiveness of environmental legislation and improving SME environmental compliance control systems

Farrell, J, The Measurement of Productive Efficiency », Journal of the Royal Statistical Society, Series A, vol. 120 (3), 1957; 253-281.

Richard L.Daft and Ramond A.Noe,2001,P.16.

Thomas Bennett." A New Vision of Performance Evaluation Process:Afield Study and a la

EXAMINING THE EFFECTIVENESS OF ENVIRONMENTAL LEGISLATIONS AND FOREIGN DONATIONS FOR DEVELOPMENT OF SLUMS IN QALUBYIA GOVERNORATE

[16]

Maha G. El-Feshawy[(1)]; Atef A. Hassan [(2)] and Fouad A. Ibrahim [(3)]

1) Post Grad. Institute of Environments Studies and Research, Ain Shamas University 2) Faculty of Law, Ain Shams University 3) Future Academy.

ABSTRACT

In fact, the phenomenon of slums in Egypt considers one of the most important challenges and wars Egypt has come through in the last few decades. Despite the difficulty of finding out an appropriate funding for getting rid of all slum areas, particularly, those are representing a critical risk on the their residents, the government has finally found out a way for appropriate funding. Likely, this dream of mot the political leaderships for years has become true. This study drives at achieving the principle of social justice on which the Revolution of 25 January, 2011 has been based upon through developing slums in Egypt and provide residents a good acceptable human life for all citizens , particularly, those residents of Qalubia governorate, the study area.

The study hypotheses indicates a significant correlation between activation of environment's regulations and foreign donations for developing slums in Qalubia governorate through activation of partnership between the donating states and the authority in charge represented in the Public Office of Qalubia governorate, the civil society institutions and the private sector. The study has used the descriptive-analytical method for formulating the theoretical framework of study . Data are collected through two investigation forms as the study main

tools, one is directed to audience; while the other is directed to employees in Slums Development Units in Qalubia governorate. The sample consists of (18) workers in these Slums Development Units. The results indicate significant statistically correlation at (0.05) significance level between environmental legislations and slums' development. There is also a significant impact of environmental regulations on promotion of slums by 5.3%. There is a statistically significant relationship at (0.05) significance level, as the environmental regulations affect the development of slum areas by (10.7%).

The researchers recommend the importance of activating environmental legislations for developing slums in Qalubia governorate. The researchers have also recommended the necessity to ask for more foreign donations for the critical benefits these foreign aids have provided in developing slums in Qalubia governorate.